السنة المطهرة والتحديات

د. نور الدين عتر

كلية الشريعة بمكة المكرمة

* هذا البحث محاضره علمية القيت فى قاعة المحاضرات بكلية الشريعة بالرياض عام ١٤٠٠ هـ.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على نبينا وهادينا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، المبعوث رحمة للعالمين. مَن جاء بالشريعة الكاملة التي اختصت بأن تَكَفَّل المولى تبارك وتعالى بحفظها وسدادها إلى أبد الآبدين. صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم باحسان إلى يوم الدين وسلم تسليا .

أما بعـــد :

فان هذا الموضوع: «السنة المطهرة والتحديات» دراسة علمية موضوعية، وعرض صادق أمين للخصوصية الكبرى التي اختص الله بها هذه الامة، وفضلها بالامتياز بها على سائر الامم في جميع العصور السابقة واللاحقة، تلك الخصوصية هي «حفظ الحديث النبوي»، ذلك التراث الثري والحيوي الضخم الذى اختص الله هذه الأمة بأن حفظته غضا طريا مدى العصور والأزمان، وعلى مر القرون والأجيال، وها نحن ـ وقد انسلخ القرن الرابـع عشر ودخلنا في القرن الخامس عشر من الهجرة ـ نقرأ حديث نبينا صلى الله عليه وسلم ونسمعه، ويخطب به، ويذاع على العالم جديدا صحيحا، كما قاله ونطق به، وكانه صدر عنه الساعة صلى الله عليه وآله وسلم .

إن هذا الكنز العظيم الذي ظفرنا به، وفزنا بنواله قد اجتاز في طريقه إلينا تحديات ضخمة اعترضت طريق وصوله إلينا، وواجهت هذه الأمة المؤمنـة حاملـة هذا الحـديث وراويتـه، فاجتازتها أمة الاسلام وتغلبت عليها بتوفيق الله تعالى ، وقدمت بذلك منذ اللحظات الأولى لعملها فى الرواية البرهان على كمال هذا الاسلام وكفايته، ووفائه بكل حاجات البشرية، ما كان منها موجودا سابقا، وما طرأ بعد من المتغيرات لاحقا .

هدف هذا البحـث :

هذه التحديات هي هدف الدراسة في هذا البحث :

تحديات العقبات التي واجهتها الأمة الاسلامية بخلو الجو العلمي والديني، وفراغه الكامل لدى الامم الأخرى من أي تأصيل أو ثروة أو أثارة من طريق يكفل صحة الرواية يمكن أن يفيد منه الصحابة لنقل السنة والتراث نقلا صحيحا .

ثم بعد هذا تحديات الاسئلة المستفسرة أو المستشكلة عن تحقيق حفظ السنة النبوية وسلامة نقل الحديث النبوي، بل الاسئلة المتعنتة ـ التي طُرِحَتْ قديما وتجدد الخوض فيها منذ مطلع العصر الحديث ـ حول جهود العلماء ـ علماء السنة وأهل الحديث ـ الذين كان لهم الفضل الأكبر في خدمة هذا الدين الاسلامي بحفظهم للسنة الأصل الثاني من اصول الاسلام بعد كتاب الله تعالى ، وهل نجحت الأمة في تذليل تلك العقبات ومَلْءِ ذلك الفراغ العلمي الهائل، ومن ثم تحقيق غاية هي الذروة في الغايات العلمية العظيمة والدينية، ألا وهي حفظ الحديث النبوي وصيانته من التغيير والتبديل .

ولنبدأ البحث بشأن الحديث منذ أيامه الأولى .

تلقي الصحابة للحديث النبوي :

لقد بعث الله تعالى رسوله الاعظم خاتم الأنبياء والمرسلين بالهداية الكاملة التامة، التى تشمل جميع الشئوون والقضايا، وأيده بالمعجزة الكبرى ـ التى خصه بها من بين سائر الأنبياء، وأكرم أمته بها من دون سائر الأمم ـ ألا وهي معجزة القرآن الكريم، برهان نبوته، وآية رسالته، وكتاب دعوته وهدايته، ودستور أمته، وآتاه السنة حكمة تفسر هذا القرآن وتبينه، كما قال تبارك وتعالى :

(وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا (١))

(١) سورة النساء الآية : ١١٣ .

وقال عَزَّ مِنْ قائل :

(وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ)[2]

وقد تلقى الصحابة هذا القرآن العظيم ، وهذا الحديث النبوى الشريف بأقصى غاية القبول والإذعان ، كما تتلقى الأرض الخصبة الطيبة غيث السماء وقد استبد بها الظمأ، واشتد القحط وطال عليها أمده، فتتشرب الغيث ذراتها، ثم تقدم للعالم أطيب الثمار.

فاستمع الصحابة القول من القرآن ومن الحديث واتبعوه أحسن ما يكون عليه الاتباع حتى كانوا خير هذه الأمة المفضلة على سائر الأمم، وأفضل جيل فيها .

(كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ۗ)

الصحابة ورواية السنة :

ولما اختار الرسول الكريم ـ عليه صلوات الله وسلامه ـ جوار ربه، ولحق بالرفيق الأعلى خلفه صحبه الكرام في أداء الأمانة وحمل الرسالة إلى العالم، هنالك واجهت الصحابة مسألةُ نشرِ السنة والمحافظة عليها ونقلها كما سمعوها من قائلها ـ صلوات الله تعالى وسلامه عليه ـ طبقا لما حضهم وحثهم عليه،وأمرهم وكلفهم به، في الأحاديث الكثيرة المتواترة البالغة غاية الكثرة، كما في الحديث الذي يقول فيه: «نضر الله امرءاً سمع منا شيئا فبلَّغه كما سمع، فرب مُبَلَّغٍ أوعى من سامع»[3] .

---

(٢) سورة النحل الآية : ٤٤ .

(٣) اخرجه أبو داود في العلم (باب فضل نشر العلم) جـ٣ ص٣٢٢ والترمذى جـ٥ ص ٣٣ ـ ٣٤ بلفظه وقال : «حديث حسن صحيح» . وابن ماجه ص ٨٤ .

فقام الصحابة بحمل الأمانة وتبليغ الرسالة، ونقل الحديث النبوى إلى العالم لأنهم لما خرجوا وانتشروا في الأرض لم ينتشروا غزاة بعقلية الفاتحين، بل كانوا يهدون العالم وينقذونه من الظلمات إلى النور، ومن الضلال والضياع إلى الطريق المستقيم طريق السعادة والكرامة والفوز في الدنيا وفي الآخرة وذلك كما سجله التاريخ لهم، من أفعالهم وأحوالهم، وكما نطقت به هذه الكلمة المدوية الخالدة التي كتبها الخليفة العادل عمر بن عبدالعزيز لعامله يقول له: «إن الله بعث محمدا هاديا، ولم يبعثه جابيا» .

وكما قال من قبله أمير المؤمنين الفاروق عمر بن الخطاب لواليه على مصر: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً» .

تحدي الفراغ العلمي في الرواية :

فواجه الصحابة هذه القضية التي تمس جوهر الاسلام قضية نقل السنة النبوية وحفظها وكان الجو ـ كما ذكرنا ـ خاليا، وفارغا جدا، ليس فيه أي أثر من قاعدة أو قانون لدى أي أمة من الأمم يفيد في نقل تراث أو ما يتعلق بالرواية أيا كانت الرواية، ليمكن أن يعتبر سابقة تحتذى، أو قدوة يؤتسى بها. بل كان هناك واقع مظلم عند الأمم الأخرى، فقد فرّطت في كتبها المقدسة التي يرتبط وجودها بها في الواقع، وتلقفت أقاويل وأقاصيص وحكايات خرافية باطلة من هنا وهناك ، لبّست بها كتب دينها، حتى صارت تحوي أقاصيص وأباطيل مما ينبو الذوق عن ذكره فضلا عن تدوينه[٤] .

الأمر والواقع الذى يدل على المهمة الكبرى التي أُنِيطَتْ بالصحابة لكي يقوموا بالواجب الذي أُلْقِيَ على عاتقهم، ويؤدوا هذا الحديث عن نبيهم، أداء صحيحا يحقق الغاية التي أمروا بها، وبتوصيلها إلى العالم .

(٤) مثل ما تنسب بعض القصص الاسرائيلية إلى لوط عليه السلام أن ابنتاه سقتاه خمرا حتى سكر، بقصد أن يقع عليها وتلدا له ذكوراً ؟!! وقد ضاجعها وحملتا منه، ثم أتت كل واحدة منهما بولد ذكر ... حاشا نبي الله لوطا من ذلك عليه السلام .

اصول المنهج العلمي للرواية
فـــى القـــرآن

لكنه الإسلام، الإسلام العظيم كفاهم المؤنة، وحل لهم المعضلة، بما اشتمل عليه من عوامل الحفظ الذاتية التي خصه الله تعالى بها، وأودعها في القرآن والسنة، فواجه بها الاسلام الأعاصير العاتية عبر التاريخ صلبا ثابتا، ثم بما امتاز به من خصوصية الشمول لكل جوانب الحياة، مما يكفل لهذه الأمة المنعة والسلامة، والقوة والهداية، ما إن تمسكت به، وتعلقت بأهدابه، واعتصمت بحبله المتين وعروته الوُثْقى .

فقد قررت نصوص القرآن اصولا علمية كانت منارة للصحابة في صيانة الرواية وأداء الحديث صحيحا كما سُمِع من قائله، وهي أصول على غاية من الأهمية لخطورة موقعها، ولما أن دلالة النصوص عليها ظاهرة واضحة، حتى إنها لظهورها وتسليمها قد غُفِلَ عنها وعن موقعها الهام في تأصيل قواعد الرواية والنقل الصحيحين .

غير أنا لا نستطيع ههنا ـ في هذا الموقف ـ الافاضة في تفاصيلها، وتفاريعها، بل نكتفي بعرض مُلَخَّص لهذه الأصول العلمية في الرواية فيما يلي :

أولا : تحريم الكذب :

وهذا يعني فرض الأمانة العلمية، كما نعبر اليوم، وتحريم الخيانة العلمية .

ومعلوم تشديد القرآن الكريم والسنة النبوية في الزجر عن الكذب تشديدا عظيما ، وتغليظ حرمته، حتى جُعل من صفة غير المسلم، كما جاء في نص القرآن الكريم:

﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِى ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾(٥)

وقال تعالى :

﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾(٦)

كذلك الحديث المتواتر عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: «مَنْ كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» وقد روى هذا الحديث عن النبي صللأ الله عليه وسلم بضع وسبعون صحابيا(٧) .

ثانيا : رفض خبر الفاسق :

وذلك في قوله تعالى :

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟ ﴾(٨)

فقد أوجب التثبت وعدم قبول خبر الفاسق، حتى تتبين صحته من طريق أخرى، فتكون العمدة على تلك الطريق .

---

(٥) سورة النحل الآية ١٠٥ .

(٦) سورة الاعراف الآية ٣٣ .

(٧) انظر تفصيل تخريجه عنهم في تدريب الراوي جـ٢ ص ١٧٧ ـ ١٧٨ واما في مطلق تحريم الكذب فقد رواه نحو مائتى صحابي.

(٨) سورة الحجرات الآية : ٦ .

ثالثا: اشتراط العدالة لقبول خبر الراوي :

وهو أصل مقرر في الشريعة بلا خلاف، يشهد له قوله تعالى :

﴿ وَأَشْهِدُواْ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ [٩]

وقولـه : ﴿ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ ﴾ [١٠]

فان هذا وإن كان ظاهره في الشهادة في الأموال، فانه يدل بطريق الأولى على اشتراط ذلك في راوي الحديث، لأنه يشهد على الله تعالى وعلى رسوله بما ينقل .

قال الامام الترمذي: «لأن الشهادة في الدين أحق أن يتثبت فيها من الشهادة في الحقوق والأموال»[١١] .

وأخرج ابن أبي حاتم عن بَهْـز بن أسد قال: «لو أن لرجل على رجل عشرة دراهم ثم جحـده لم يستطـع أخذهـا منـه إلا بشاهـدين عدلـين، فدين الله أحـق أن يُؤْخـذ فيه بالعدول»[١٢] .

لذلك انتشرت لدى السلف هذه القاعدة: «إنما هذه الأحاديث دين، فانظروا عمـن تأخذون دينكم»[١٣] .

---

(٩) سورة الطلاق آية ٢ .

(١٠) سورة البقرة الآية ٢٨٢ .

(١١) جـ١ ص٤٤ من نسخة شرح العلل لابن رجب الحنبلي .

(١٢) الجرح والتعديل جـ١ قسم ١ ص١٦٠ وانظر التعليق على شرح العلل جـ ١ ص ٤٥ .

(١٣) أخرجه ابن ابى حاتم في الجرح والتعديل جـ١ ص ١٥ عن عدد من التابعين بلفظ «كان يقال: انما هذه الاحاديث ...»اى كان الصحابة يقولون ... وانظر منهج النقد في علم الحديث .

رابعا: التثبت من كل قضية :

وذلك في قوله تعالى : (وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ)[١٤]

أي لا تتبع شيئا لم تعلم صحته وسلامته، وهذا يشمل وجوب التأكد من صحة العلم النقلي، ونحن إنما نتكلم هنا عن العلم النقلي، فلا يقبل منه شيء إلا بعد التثبت من صحته، وأنه مطابق لأصل النص الذى صدر عن صاحبه .

خامسا: تحريم نقل الخبر المكذوب :

وهذا الاصل يدلنا على مدى الاحتياط الواجب، وقد دلت عليه الآية السابقة «ولا تقف ما ليس لك به علم». ولما في الحديث الصحيح المستفيض من رواية جماعة من الصحابة عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: «مَنْ حدّث عني بحديث يُرَى أنه كذب فهو أحد الكاذبين» أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه وغيره[١٥] .

وهذا تحذير من مسئولية الرواية، يوجب على كل من سمع حديثا أن يتوقف ولا يرويه حتى يتثبت ، ويأخذ بالاحتياط .

تطبيق الصحابة لأصول القرآن فى الرواية

في عصر الخلفاء الراشدين الذى تأصلت فيه أصول الرواية كانت السيادة في المجتمع الاسلامي للطبقة التي كوّنت هذا المجتمع، وهي طبقة الصحابة الكرام، تلامذة النبي صلى الله عليه وسلم، الذين آمنوا به، وبذلوا من أجله كل نفس ونفيس، ثم انطلقوا يجاهدون في سبيل الله، لانقاذ الدنيا من ظلمات الجاهلية إلى نور الإيمان، ولتحرير الأمم والشعوب والأفراد من

(١٤) سورة الاسراء الآية ٣٦ .

(١٥) مقدمة صحيح مسلم ص ٧ .

عبادة الانسان إلى عبادة الواحد الديان، والاعتزاز به وحده سبحانه، والانعتاق من الذلة لاي قوة أو سلطان في الدنيا سوى سلطانه سبحانه، حتى رفعوا هذا الانسان الى عزة وكرامة تعنو أمامها كل دعوة حرية أو تحرير، فكان من الطبيعي أن يكون الصحابة حراصا أشد ما يكون الحرص على صيانة الحديث النبوي، وعلى أدائه وفق ما سمعوه، كما أمرهم بذلك القرآن، ورباهم عليه النبي صلى الله عليه وسلم من الصدق والتثبت في كل شئ بصفة عامة، وفي الحديث النبوي بصفة خاصة .

لذلك كان هذا العصر عصر العدالة الذهبي، وكان الصحابة يتلقون الحديث عن بعضهم البعض، ويصدق بعضهم بعضا، لا يتهمون في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أبداً، سواء في ذلك ما قبل وقوع الفتنة، وما بعد وقوعها، وما شجر فيها من الخلاف .

عدالة الصحابة رضي الله عنهم
بدلالة الوثائق العلمـــية

وقد حدث الصحابي الجليل أنس بن مالك يوما بحديث، فَسُئِلَ: هل سمعتَه من رسولِ الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم أو ممن سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، والله ما كنا نكذب، ولا ندرى ما الكذب .

ومما يدل على عدالة الصحابة وثائق كثيرة ، منها ما أخرجه مسلم[١٦] بالأسـانيد الصحاح وغيره أيضا أنه جاء بشير العدوي إلى ابن عباس فجعل يحدّث، ويقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس، مالي لا أراك تسمع لحديثي، أحدثُك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تسمع ؟! فقال ابن عباس: إنا كنا مرة[١٧] إذا سمعنا رجلا يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذَّلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف» .

(١٦) في مقدمة صحيحه ص ١٠ .

(١٧) اي فترة من الزمان، قبل وقوع الفتنة .

وذلك ما نطقت به أدلة القرآن والسنة كقوله تعالى :

﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ (١٨)

وقوله : ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ... ﴾ (١٩)

وتواتر قوله صلى الله عليه وسلم: «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ...»[٢٠]

وأخرج الشيخان عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «لا تسبوا أصحابي، فو الذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه»[٢١] .

وذلك ما أجمع عليه أهل العلم المعتمدون فقد كفينا البحث ـ كما قال أبو عمر بن عبدالبر ـ عن أحوالهم لأجماع أهل الحق من المسلمين وهم أهل السنة والجماعة على أنهم كلهم عدول»[٢٢] .

وأنوه هنا بالاستشهاد بدلالة الواقع في مروياتهم، كما دل عليه اسلوب هو في البحث العلمي من وسائل المعرفة القاطعة، وهو ما يسمى في مناهج البحث وعلم المنطق «الاستقراء التام» .

يقول العلامة المحدث عبدالرحمن المعلمي اليماني[٢٣]: «إن أئمة الحديث اعتمدوا فيمن

---

(١٨) سورة آل عمران الآية : ١١٠ .

(١٩) سورة الفتح الآية الأخيرة .

(٢٠) صرح بتواتره الحافظ ابن حجر في الاصابة جـ ١ ص ٢١ .

(٢١) البخاري جـ ٦ ص ٨ ومسلم جـ٧ ص ١٨٨.

(٢٢) الاستيعاب جـ ١ ص ٨ وانظر الكفاية ص ٤٩ وتوضيح الأفكار للصنعاني جـ٢ ص ٤٦٩ وغيرها .

(٢٣) في كتابه الأنوار الكاشفة ص ٢٧١ .

يمكن التشكك في عدالته من الصحابة اعتبار ما ثبت أنهم حدثوا به عن النبي صلى الله عليه وسلم، أو عن صحابي آخر عنه، وعرضوها على الكتاب والسنة وعلى رواية غيرهم، مع ملاحظة أحوالهم وأهوائهم(٢٤)، فلم يجدوا من ذلك ما يوجب التهمة، بل وجدوا عامة ما ردوه قد رواه غيرهم من الصحابة ممن لا تتجه إليه تهمة، أو جاء في الشريعة ما في معناه، أو ما يشهد له» انتهى .

ونضيف إلى ذلك ما أدى بنا إليه البحث، فنشهد أنه من خلال دراستنا لألوف تراجم الرواة والمرويات الضعيفة التي ذكرت في كتب الضعفاء فانه لم يوجد حديث قط يحُكم فيه بما يخل هذا المبدأ(٢٥) .

قوانين الرواية في عصر الصحابة

تلك الأصول التي بيناها في ضبط الرواية وصيانتها توجب البحث وتحتم التثبت في الحديث، من جهة الراوي، ومن جهة الرواية، ومن جهة المروي، وغير ذلك مما يتعلق بالحديث، لأن في كل ذلك قرائن ودلائل تشير إلى صحة النقل أو عدم صحته، مما لا يجوز شرعا في مسؤولية الدين أن يفرط الباحث فيه .

وكان الصحابة آنذاك هم الذين يروون الحديث للناس، وهم خير القرون، ولم تكن هناك سلاسل إسناد، ولذلك لم يكن الأمر بحاجة إلى أكثر من أن نتثبت من صحة أداء الراوي العدل الضابط، وهو الصحابي، بأن نطمئن إلى أنه لم يخطئ أو لم ينس، ونحو ذلك، مما قد يعرض للعدل الضابط ، مما لا يعصم منه البشر .

---

(٢٤) أي نزعاتهم السياسية في الخلاف بين علي ومعاوية .

(٢٥) وانظر التحقيق القيم الذي قام به العلامة محمد بن الوزير اليماني من أئمة الشيعة الزيدية واستقرائه احاديث الصحابة الذين اشتهر كلام بعض الفرق فيهم وتوصله إلى النتيجة التي ذكرناها أيضا، وذلك في كتابه «الروض الباسم في الذب عن سنة ابي القاسم» جـ ٢ ص ١١٣ ـ ١٢٩ واعتمده كذلك محمد بن اسماعيل الصنعاني من أئمة الزيدية المجتهدين فى كتابه توضيح الأفكار جـ٢ ص ٤٥٣ ـ ٤٦٣ .

وقد تشبث الصحابة بتلك الأصول بما يحقق الهدف، فقد اتبعوا قوانين واصولا في الرواية تلائم ما ذكرنا من وضع السنة في عهدهم، وكانت مبتدأ علم مصطلح الحديث، واصول النقد، الذي تكامل شيئا فشيئا بعد ذلك مع ما طرأ من التغيرات، وطول الأسانيد وغير ذلك .

وقد لجأ الصحابة الى قواعد نذكر منها :

أولا : تقليل الرواية :

وذلك حتى لا يزلق لسان الراوي، فينزلق ويقع في الخطأ، أو يسرع إليه الوهم. والأمثلة على ذلك من تصرف الخلفاء الراشدين وتوجيهاتهم كثيرة مشهورة اضيف إليها هذه الوثيقة التي تدل على انتشار الأخذ بهذا الأصل، وشيوعه، فقد اشتهر واستفاض عن الصحابة مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم وموقوفا أي منسوبا إليهم من كلامهم: «كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع» .

وقد نبهنا الى تعدد رواة هذا القول، لأنه يدل على انتشار هذه القاعدة ورسوخها في المجتمع تقليدا علميا، وهو يعني أن الانسان لا يحدث إلا بما يثق من نفسه أنه يؤديه كما سمعه .

ثانيا: التثبت من صحة الرواية عند تحملها وعند أدائها :

ومن ذلك أنهم يستشهدون مع الراوي غيره، أو يستحلفونه، تثبتا، واطمئنانا، .

ومن ذلك ما ذكره الدهبى في ترجمة عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «وهو الذي سنّ للمحدثين التثبت في النقل. فروى الجريري ـ يعني سعيد بن إياس ـ عن أبي نضرة عن أبي سعيد أن أبا موسى سلم على عمر من وراء الباب ثلاث مرات، فلم يؤذن له، فرجع، فأرسل عمر في أثره، فقال: لم رجعت ؟ قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إذا سلم أحدكم ثلاثا فلم يُجَبْ فَلْيَرْجِعْ» قال: لتأتيني على ذلك ببينة أو لأفعلن بك. فجاءنا أبو موسى ممتقعا لونه ونحن جلوس . فقلنا: ما شأنك ؟ فأخبرنا، وقال: فهل سمع أحد منكم ؟ فقلنا: نعم كلنا سمعه. فأرسلوا معه رجلا منهم حتى أتى عمر فأخبره» .

ونود أن ننبه ـ ولو أننا استطردنا عن الموضوع ـ إلى أن ما فعله الصحابة في هذا المجال لم يكن من باب الاتهام، كما حاول بعض المعاصرين من الكاتبين في تاريخ السنة أن يتقوّل ، وينسب الى الصحابة انهم قد يشكون في صدق بعضهم، فان عمر رضي الله عنه صرح في بيان عمله في التثبت بقوله: «إني لم اتهمك، ولكن أحببت أن أتثبت» .

فالواقع أن من يريد تفسير عمل الصحابة في التثبت بالشك والتهمة لبعضهم شأنه شأن من يؤمن ببعض الكتاب ويكفر ببعض، لأن نصوص الروايات التي يستدل بها صريحة في ألفاظها، واضحة في عباراتها يقول أصحابها إننا لم نتهم هذا الراوي، ثم يأتي هذا المتقوّل في هذا الزمان إنه يتهمه، فمن نصدق ؟ هل نصدق صاحب المسألة المتثبت ؟ أو نصدق المتقول المخترع لهذا التفسير بعد مديد الأجيال والقرون ؟!!

ومن قوانينهم في الرواية ـ ثالثا ـ نقد الروايات :

وذلك بعرضها على نصوص وقواعد الشريعة، فاذا وجدوا النص المروي مخالفا لها ردوه ولم يعملوا به .

فهذه السيدة عائشة رضي الله عنها ـ فيما أخرجه الشيخان عنها ـ سمعت حديث عمر وابنه عبدالله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه». فقالت : رحم الله عمر، والله ما حدث رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الله يعذب المؤمنين ببكاء أحد، ولكن قال: ان الله يزيد الكافر عذابا ببكاء أهله عليه. وقالت : حسبكم القرآن : «ولا تَزِرُ وازِرَةٌ وِزْرَ أخرى» .

وفي رواية مسلم أنها قالت: «انكم لتحدثوني غير كاذبين ولا مكذَّبين، ولكن السمع يخطئ»[٢٦] .

(٢٦) البخاري في الجنائز جـ٢ ص ٧٧ ـ ٨٠ ومسلم جـ٣ ص ٤٢ ـ ٤٣ وذكره الزركشي في «كتابه الاجابة لايراد ما استدركته عائشة على الصحابة» ص ١٠٢ ـ ١٠٣ وانظر ٧٦ ـ ٧٧ .

ومن منهجهم فى الرواية ـ رابعا ـ الرحلة في طلب الحديث :

وهي ظاهرة علمية وحضارية لم يكن لها في التاريخ مثيل، لا قبل الاسلام ، ولا بعده إلا عند المسلمين .

لقد شحذ الصحابة الهمم، وتخطوا الصعاب والعقبات، وقطعوا المسافات، من أجل تلقي الحديث من حملته ووعاته، بل سجل لنا التاريخ بالوثائق المؤكدة القاطعة، ظاهرة أبلغ وأسمى في هذا الميدان، تلك هي الرحلة في طلب الحديث الواحد فقط .

ومن ذلك ما ثبت بالأسانيد الصحاح عن جابر بن عبدالله رضي الله عنه، أنه رحل من المدينة المنورة إلى دمشق الشام ليسأل عبدالله بن أنيس الأنصاري عن حديث في القصاص من الظالم بين الناس يوم القيامة فقال عبدالله بن أنيس: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :

«يحشر الله العباد، أو قال يحشر الله الناس قال: وأومأ بيده إلى الشام عُراة غُرلاً بُهْماً» فقلت ما بُهْماً ؟ قال: ليس معهم شيء .

قال: فيناديهم بصوت يسمعه من بَعُدَ كما يسمعه من قَرُبَ: «أنا الملك أنا الديان» لا ينبغي لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة وأحد من أهل النار يطلبه بمظلمة، ولا ينبغي لأحد من أهل النار أن يدخل النار وأحد من أهل الجنة يطلبه بمظلمة حتى اللطمة .

قال: قلنا «كيف هو، وإنما نأتي الله تعالىٰ عُراة غُرلاً بُهْماً ؟

قال: «بالحسنات والسيئات»، أخرجه أحمد والبخاري في الأدب المفرد والحاكم في المستدرك[٢٧] .

وليست هذه الحادثة فريدة في تاريخنا، ولا هي قاصرة على جيل الصحابة، بل هي سنة ماضية سنها الصحابة، وتابعهم عليها التابعون ومن بعدهم، فقد سجل التاريخ بالاسانيد الصحيحة مجموعة من رحلات الصحابة لأجل حديث واحد، ومجموعة كبيرة من أخبار رحلات التابعين ومن بعدهم لأجل حديث واحد فقط . ودوّن لنا ذلك كله باسانيده الامام

(٢٧) وصححه الحاكم ووافقه الذهبي .

الحافظ أبو بكر الخطيب في كتاب «الرحلة في طلب الحديث» الذي حققناه، وتبينا سلامته وصحة اسانيد ما أورده من ذلك .

الصحابة وتحديات المبتدعة في الفتنة

ثم واجهت الصحابة مشكلة جديدة عليهم، لم يكن لهم بها سابق عهد، لكنها مشكلة خطيرة، كبيرة الخطر، ألا وهي ظاهرة الكذب التي وجدت بسبب الفتنة التي أدت إلى مقتل الخليفة الشهيد عثمان بن عفان رضي الله عنه، ثم مقتل الامام المجاهد الحسين بن علي رضي الله عنهما، وما نتج عن ذلك من انقسامات واختلافات، وظهور مذاهب مبتدعة سمح اصحابها لأنفسهم أن يختلقوا على النبي صلى الله عليه وسلم ويفتروا عليه، في سبيل الترويج لآرائهم وأهوائهم، وجمع الأنصار والأعوان من حولهم .

وقد انتدب الصحابة لمداواة هذا الداء الجديد، واجتهدوا في محاربة الكذب والوضع، متبعين أقصى وأحكم وسائل البحث والفحص بأن أضافوا إلى ما سبق من القوانين قواعد وأساليب علمية جديدة، تقاوم هذا الداء وتكافحه، فكان من ذلك :

١ ـ أنهم تتبعوا الأسانيد، وعنوا عناية شديدة بالبحث عن اسناد الحديث وفحص احوال رواته. وهذا كما ثبت بالأسانيد الصحاح عن الامام التابعي الجليل محمد بن سيرين قال: «لم يكونوا يسألون عن الاسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى حديث أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم» .

ومن هنا فانا نؤرخ للاسناد بأنه وجد من اوائل عهد الصحابة بالرواية، وليس كما يوهم بعض الناس أن الاسناد قد وجد في مرحلة متأخرة، وهذه مئات المصنفات في الحديث ذاخرة بعشرات ألوف الأسانيد الواصلة الى الصحابة الى النبي صلى الله عليه وسلم شاهد صدق وبرهان ويقين وحق لكل من ينظر في كتب السنة نظرة واحدة بتأمل وتفهم .

٢ ـ وحث علماء الصحابة الناس على الاحتياط في حمل الحديث، وألا يأخذوا إلا حديث من

يوثق به دينا وورعا، وحفظا وضبطا، حتى شاعت في عرفهم هذه القاعدة التي وجدناها مروية بالأسانيد الكثيرة المستفيضة عن جماعة يقول كل واحد منهم عن الصحابة إنهم كانوا يقولون: «إنما هذه الأحاديث دين، فانظروا عمن تأخذونها». مما يدل على قيام حملة توعية ضخمة في هذا الخصوص .

٣ ـ وترتب على ذلك أن وجدت أنواع الحديث المقبول وغير المقبول، وفنون الاسناد، وعلوم الجرح والتعديل والرواة، وغير ذلك، وقد سجل الأئمة المتقدمون في مطلع كتبهم في رواة الحديث نقولا صحيحة عن الصحابة أنفسهم فيها كلامهم في الرجال جرحا وتعديلا وغير ذلك. وهكذا وجدت علوم المتن واصول علل الحديث في الأسانيد والمتون .

ومن هنا فاننا نستطيع بكل دقة أن نسجل ههنا نتيجة بالغة الأهمية، وهي ان الصحابة الكرام رضوان الله تعالى عليهم وقد جعلوا كتاب الله تعالى وسنة رسوله مرآتهم وقد توصلوا بدقة استنباطهم وعمق فقههم الى استنباط قوانين للرواية حفظوا بها الحديث من الخطأ والخلط كما صانوه من الدس والاختلاق، وكانت هذه القواعد اصول علوم الحديث التي نمت شجرتها وتفرعت فروعها في كل عصر حتى تغطى الحاجة التي كانت تتجدد بتجدد أحوال جديدة في الرواية والرواة، والمتون والأسانيد .

تحديات الثقافات الاجنبية
في القرن الثالث الهجري

هذا من حيث تحدي الفراغ العلمي الذي واجهه الصحابة مرحلة مرحلة ، بأن ابتكروا ووضعوا منذ اللحظة الأولى القواعد الكفيلة بحفظ السنة وأدائها صحيحة كما سمعوها من صاحبها، عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم. وواجهوا كل جديد بعد ذلك بما يناسبه من المنهج العلمي .

ثم كانت هناك تحديات من نوع آخر ظهرت في القرن الثالث من الهجرة وهو عصر النهضة العلمية، حيث تم في هذا العصر تلاقح العقل المسلم بالثقافات الأخرى، واظهرت

الأمة الاسلامية من التقدير للعلوم والمعارف الأخرى ما لم تعرفه أمة مدى التاريخ، حتى كان الخلفاء يقدمون جائزة الكتاب المأخوذ والمترجم عن الامم الأخرى زِنته ذهبا، فترجمت كتب العلوم والفنون، عن اليونان، والفرس ، والهند، ونقلت ثقافاتهم إلى اللغة العربية، مما كان انجازا علميا وحضاريا ضخما في فترة وجيزة .

لكن حدث أن كثيراً من المفكرين انبهروا وتأثروا بأساليب المناطقة والفلاسفة وتأثروا بها كثيراً ، حتى ظهرت فئة تؤثر هذه الأساليب على أساليب المحدثين وأهل الأثر، بل ان من هم من راح يطعن على أهل الحديث في نهجهم ويرد الأحاديث الصحيحة، ويتأول النصوص القطعية الصريحة ، بمجرد الأوهام التي عششت في عقولهم بتأثير العقلية المادية أو الفلسفية التي تسربت إليهم من بعض تلك الثقافات التي ترجمت عن اللغات والأمم الأخرى، حتى وجد من ينكر من الغيبيات أشياء لا يمكن إنكارها، ويتأول آيات القرآن والسنة المتواترة في الملائكة والجن تأثرا بتلك العقلية والأوهام المادية، كما أوضحه لنا العلماء على هذه الفرق، ولا سيما معاصرهم الامام ابن قتيبة في كتابه «تأويل مختلف الحديث» وقد وصف هؤلاء بأن بعضهم بلغ به الغرور إلى درجة أن أحدهم لو أراد أن ينتقل من الإسلام إلى أي دين من الأديان لما وجد له متسعا ولا متنقلا ينتقل إليه ؟!!...

فكانت في مقابلة ذلك تلكم الوقفة الضخمة التي وقفها أهل السنة والحديث، ومُقَدَّمُهم الامام الجليل احمد بن حنبل رضي الله عنه في وقفته الكبرى التى كان لها بليغ الأثر وعظيم الفضل في تصحيح مسار الفكر الإسلامي ، والتزامه بالأصل الصحيح وهو الاحتكام والالتزام بالكتاب والسنة .

إن وقفة الامام احمد في فهمنا وتفسيرنا ـ ليست لأجل مسألة جزئية وهي مسألة خلق القرآن وحدها وحسب، بل ان هذه الجزئية تعبير عن الأمر الكلي، والأصرار على تقرير النهج الصحيح أمام مفترق الطرق التي فرقتها الأهواء المتأثرة بالثقافات الأجنبية ! فعلى أي نهج يدرج الفكر المسلم ؟ هل يفكر بالمنهج والأصول العلمية الاسلامية، أم نفكر بالمنهج الذي وضعه أرسطو وأفلاطون وغيرهما ؟!.

وقد سجل التاريخ هذه الوقفة للامام احمد بن حنبل بما يناسب المعنى الذى فسرناها به

حتى قالوا: «إن الله تعالى أيد هذا الدين بأبي بكر الصديق يوم الردة، وبالامام احمد بن حنبل يوم المحنة» .

السنة والاحتكاك بالثقافات الأجنبية المعاصرة

تم في مطلع عصرنا الحديث ومنذ أول القرن الرابع عشر الهجري أعاد التاريخ نفسه باحتكاك العالم الإسلامي الراقد في سِنَـةِ الغفـوة مع الشرق والغـرب، ونتيجـة الصـدام العسكري، ومحاولات الاستعمار للغزو الفكري الذي يفوق في الواقع في خبثه وخطره كل خطر، فأخذت تتردد منذ ذلك الوقت وتتكرر دسائس وأباطيل حول السنة، أثارهـا مستشرقـون مغرضون متحاملون، وتلتقفها ـ ويا للأسف ـ بعض أبنائنا من المنبهرين بحضارة الأجنبي والمغترين بزخارفها وزينتها، وصاروا يدندنون بما تلقفوا من آراء بعض المستشرقين المتحاملين ويرددون، دون علم منهم بما في هذه المقالات من عظيم البهتان وزيف الباطل المختلق، أو توهم ووسواس الجاهل بأمر هذا العلم ومنهجه المتعمق والمتكامل .

وقد نهض علماء الاسلام في هذا العصر أيضا بواجبهم، وتصدوا لهذه المحاولات، وصنفوا في الرد على هذه الأباطيل والافتراءات أبحاثا قيمة مفيدة، أدوا بها واجب الامانة والعلم أجزل الله مثبوتهم، وأينعت جهودهم ثمارا عظيمة الفائدة ، أمدت مكتبة العلوم الاسلامية والثقافة الاسلامية بزاد جديد على غاية الأهمية، تقبل الله منا ومنهم .

ونحن في موقفنا ههنا نود أن نتعرض ببعض قضايا من هذه الاثارات، تمس الحاجة إليها، ولعلها قد ترددت هنا في آونة أخيرة في بعض المناسبات، وهي استشكالات تختلف عن كثير مما نوقش وقدم الرد عليه، لأنها تمس تكوين منهج المحدثين بكليته، وليست تقتصر على أمور جزئية منه .

والخص هذه القضايا التى أودّ أن أتناولها بالمناقشة بعبارات عن المستشرق اليهودي جولدتسيهر استاذ المتحاملين على الاسلام في الشـرق والغرب، وتابعه ليون بورشيه في كتابه «دراسات في السنة الاسلامية» مع بعض عبارات وأفـكار ممـا صدر عن بعض الأقدمـين والعصريين المتأثرين بالفلسفة اليونانية أو العقلية المادية .

أولا: الشكل والمضمون :

يدعى تسيهر ومن معه أن فحص علماء الاسلام للسنة ونقد الروايات يعتمد على النقد الخارجي فقط يريدون «نقد السند، دون النظر من حيث النقد الداخلي، يقصدون «نقد المتن» فعندما يقدم هذا الاسناد سلسلة متصلة لشيوخ جديرين بالثقة فان الحديث يعتبر صحيحا، حتى لو كان قد نقل به فكرة مستحيلة ، تدل على الكذب والبهتان .

ثانيا: التناقض بين الأحاديث :

وهو ادعاء قديم وجهه إلى المحدثين من لم يمعن النظر في صنيعهم، ثم كرره المستشرقون وبعض من تلقى عنهم أو قرأ آراء أولئك السابقين، فزعم هؤلاء كلهم أن المحدثين حملوا المتناقض من الروايات، وصححوها، فإنه كما يقول بعض المستشرقين : «وضعت مبادىء شكلية زعم أصحاب الحديث أنها تستهدف تصحيح علل الحديث» . أي إزالة التعارض .

وقد اغتر بهذا كثير ممن لم يخبر واقع هذا العلم الدقيق وحقيقة اصول المحدثين في مواجهة هذه المشكلة، حتى تورط في ذلك بعض من لا ينبغي أن يصدر عنه ذلك، فاعترض على حديث ان موسى لما جاء ملك الموت صكه ففقأ عينه، وقال: لعل عيسى ضربه أيضا ففقأ عينه الأخرى ؟؟!

ثالثا: في تطبيق المحدثين لمنهج النقد :

زعموا: «أن المحدثين في حقل التطبيق لم يراعوا القواعد التي قعدوها لنقد الأحاديث، بل إنهم مشّوا أحاديث موضوعة مسفة جداً، والأمتياز النبوي لمحمد هو وسيلة للتغلب على مثل هذه المشكلات، فللبرهنة على أن أبا حنيفة هو أفضل فقيه من فقهاء الشريعة الدينية اخترع تلامذته الحديث التالي: «يكون في أمتي يوما رجل يقال له أبو جنيفة، وسيكون سراج الأمة». ولم يجتهدوا مطلقا في أن يجعلوا الناس يصدقون بأن النبي صلى الله عليه وسلم قد ذكر فعلا اسم العالم العراقي !!!». كذا قال جولدتسيهر وتابعه ليون بورشيه .

هكذا تكلف هؤلاء الخوض في هذا العلم العظيم، ثم راحوا يتطفلون على علم الحديث ينقدونه. وعلى المحدثين يقترحون عليهم.

وأود أولا أن أنبه إخواني إلى رأيي في جملة مزاعم الناقدين للمحدثين، ببيان تصنيفها العلمي، وذلك أنها بصورة إجمالية ليست أكثر من تخيلات أو اباطيل أو أوهام، إنها ليست من النوع الذي يرقى إلى ما يسميه العلماء في بحوثهم ومناقشاتهم «شبهة» لأنها ليست من نوع يشتبه على العقل الباحث الجاد، بأن يقع له دليل ضعيف يغلط فيه الناظر فيظنه قويا، كلا ، إنما هي تخيلات أو أوهام، وبعضها مزاعم ملفقة لم يحسن اصحابها حبك تلفيقها !!

لكنا نتساءل هل نشأت هذه الأفكار عند هؤلاء لأنهم لم يفهموا منهج المحدثين، أو أنهم فهموا ذلك فأرادوا أن ينتهزوا غفلة الناس عن تكامل بنيان علم الحديث وإحكام خطته النقدية ؟! .

التكامل والشمول في منهج المحدثين

ومن هنا فانا نرى أنه لزاما علينا ـ قبل الرد على هذه المزاعم وتفنيدها ـ أن نبين هذا الأصل الجوهري البالغ الأهمية في عمل المحدثين، اعني مزية التكامل والدقة والاحاطة، فان هذا البيان مهم جداً بسبب ما يلحظه الناظر في كتب المصطلح من إعواز لبيان هذا الأمر، وان كان السبب اعتياد علمائنا السابقين رحمهم الله على تحصيل العلم في الصدور وتكوين الملكة. لكن هذا البيان يزيد الردود والمناقشة وضوحا وجلاء، وقد علمنا الاسلام الحنيف أن نقيم أمورنا على الحجة الواضحة، والبرهان الساطع، حتى صار ذلك غاية امنية العالم، بل متعة الباحث، كما قيل لبعض العلماء الكبار فيم لذتك ؟ فقال: «في شبهة تتضاءل افتضاحا، وحجة تتبختر اتضاحا» .

وقد توصلنا بفضل الله تعالى وتوفيقه إلى صياغة مبتكرة لهذا العلم علم المصطلح، تبرز وتظهر بجلاء تكامل هذا العلم ودقته وشموله، وأنه في الواقع يُشَكِّلُ ما يسمى بلغة عصرنا هذا «نظاما» أو «نظرية» نقدية متكاملة، تتآلف فيها أنواع علوم الحديث كلها، لتبدو في مجموعها منطلقة بتسديد وإحكام نحو الغاية المنشودة(٢٨) .

---

(٢٨) وقد شرح الاستاذ المحاضر هذا العلم تفصيلا في ضوء هذه النظرية في كتابه الفريد «منهج النقد في علوم الحديث» .

وتقوم هذه النظرية على اساس بسيط أو سهل الفهم مقتبس من نص الحديث المتواتر: «فبلغه كما سمعه». فإن هذا اللفظ يدل على أنه لا بد لكي يكون الحديث مقبولا أن نعلم أن راويه قد أداه كما سمعه، وهذا بلا شك أمر واضح لا جدال فيه، وهو يوجب علينا أولا أن نخبر أحوال الرواة، وقد استوعب المحدثون ذلك بأصول عديدة شاملة تبين كل ما يتصل بالراوي جرحا وتعديلا، وتبيانا لاسمه ونسبه وتمييزه عمن قد يشابه اسمه حتى أحصوا ذلك احصاء عجيبا وبتمييز دقيق، مثل تمييزهم بين من يتفق اسمه مع غيره في الرسم ويختلف في النطق مثل هذه الاسماء «يزيد، بريد، تزيد» أو يتماثل اسمه مع اسم غيره أو غير ذلك، في جملة علوم تبلغ ثلاثين نوعاً .

ثم إن أخذ الراوي عن أساتذته له أحوال وأحكام، وكذلك تبليغه العلم يعتريه أحكام أيضا، فكانت دراسة علوم الرواية مكملة لما سبق ومتممة له، وهي خمسة علوم من علوم الحديث .

ولما أن الأحاديث وصلت إلينا بنقل رجال السند واحدا عن الآخر حتى يبلغوا قائلها فان من الواجب أن ندرس شروط القبول في السند والمتن، وذلك في تعريف «الحديث الصحيح» و «الحديث الحسن» وقد توصلنا ببحث خاص وتحقيق جديد إلى بيان كفاية شروط الحديث المقبول لاثبات سلامة الحديث وأدائه كما سمع من قائله، وكيف أن قواعد هذا الفن البالغة ثمانين قاعدة تعمل كلها لتحقيق هذه الغاية بواسطة شروط الحديث الصحيح والحسن، التي تستجمع في الحقيقة كل قواعد الحديث وقوانينه، والتي متى اختل شئ منها كان الحديث ضعيفا، لما فيه من فقد المعيار الذي يثبت سلامة النص المروي.

ثم ننتقل في ضوء ما سبق الى السبر والدرس لكل جوانب الحديث ونوضح احتمالات الضعف والقوة فيها، ابتداء بأحوال المتن، ثم بأحوال السند وما يعرض له من اتصال أو انقطاع أو غير ذلك .

ثم نتتبع الانواع والأحوال المشتركة بين السند والمتن كالشاذ والمضطرب ، حتى نصل الدراسة الى قمة البحث فى الحديث المعلل، سواء كانت العلة في السند أو في المتن أوفيهما جميعا .

مناقشات وردود حاسمة

هذا بيان موجز قدمناه بين يدي المناقشة والنقد لما ذكرناه من الأوهام حول منهج المحدثين، ومنه نرى أن عمل المحدثين شامل نقد السند والمتن على حد سواء، ونلمس بطلان ما يردد من أقاويل حول منهج المحدثين وعملهم العلمي .

ونفصل هذا بتفصيل الرد على المزاعم الثلاثة التي أوردناها فنقول :

أولا: مسألة الشكل والمضمون في نقد الرواية :

ان الادعاء بأن فحص العلماء للحديث يقوم على نقد السند فقط ويقتصر عليه لهو أشهر انتقادات المستشرقين ومقلدتهم الذين يجترون أفكارهم، ويرددونها ترداد الببغاء، ونلاحظ قبل المناقشة أن هؤلاء لا يعبرون باصطلاحات المحدثين «سند»، «متن»، بل يغيرون المصطلحات الاسلامية، مع دقتها ووضوح معناها، إلى مصطلحات سطحية غامضة، لا يدري القارئ معناها، مما ينم عن الغرض الذي في نفوسهم .

ثم بعد هذا البدء والاعادة منهم في هذا الزعم نجد أنه على شهرته أشد مزاعمهم ضعفا وأوضحها سقوطا، ومن الدليل على ما قلناه :

١ ـ ان أي طالب علم درس أي كتاب في مصطلح الحديث لو تفكر قليلا لتبين له سقوط هذا الادعاء وزيفه، لأننا نقرأ في أي كتاب في مصطلح الحديث فنجد في تعريف الحديث الصحيح والحسن أنه يشترط فيهما شرطان أساسيان لقبول الحديث هما سلامته من أن يكون شاذا أو معلا. ثم ننظر في شرح التعريف فنجدهم يقولون: «إن الشذوذ قسمان: شذوذ في السند، وشذوذ في المتن، وكذلك العلة قسمان: علة في السند، وعلة في المتن. وهي حقيقة مقررة يعرفها صغار طلبة العلم، فهل في الدنيا عاقل يصدق بعد هذا أنهم ينتقدون الاسناد فقط ولا ينتقدون المتون .

٢ ـ ان نظرة الى الصفحات الأولى من كتب هذا العلم ـ لو كلف أحدهم نفسه أن يمر بمكتبة ويتناول كتابا في مصطلح الحديث ويقرأ قليلا من أوله ـ لوجد أمامه تعريف هذا العلم بما يبين حقيقة هذه القضية، لأنه سيجدهم يعرفونه بأنه : «علم بقوانين يعرف بها أحوال

السند والمتن من حيث القبول أو الرد». فأين هي النظرة الشكلية التي تنظر للاسناد دون المتن، أم أنهما قرينان لا ينفصل أحدهما عن الآخر في أي اصل من هذا العلم، وهل يا ترى لوا اطلع قائل هذا الزعم على كتاب في اصول الحديث هل كان يجترئ أن يقول قالته ؟ أم أن الأمر عنده سيان ؟!! .

٣ ـ انا نجد عند المحدثين قاعدة أدق وأبلغ، وهي قاعدة متفق عليها بينهم جميعا يقررون فيها: أنه قد يصح السند ولا يصح المتن، لشذوذ أو علة، وقد يصح المتن ولا يصح السند، لورود دلائل على صحة المتن من طرق أخرى، وهذا مقرر في كل مراجع هذا الفن، وليس هو من المعلومات النادرة، وذلك يدل بما لايدع مجالا للشك على أن المحدثين احتاطوا من النظرة الشكلية القاصرة، وأنهم احتاطوا لكل احتمال، وأعدوا له العدة في منهج موضوعي شامل ومتعمق أيضا .

٤ ـ نقول لهم بعد هذا: ما تظنون فيما اسميتموه النقد الخارجي ؟ هل تظنونه تم واستكمل عند المحدثين بعيدا عن النظر والفحص للمتون. وهذا الذي قلتم «سلسلة شيوخ جديرين بالثقة» ثم هذا الجدير بالثقة كيف كان جديراً بها ؟ هل حصل عليها بصك غفران، أم لانتمائه الى فئة معينة ؟ أم أنه كما هو الواقع حاز على هذه الصفة «ثقة» بأن اجتاز اختبارا شاملا لشخصيته لتحقيق صفة «العدالة» أو ما نسميه الآن الأمانة العلمية. وصفة «الضبط» أو ما يمكن ان نسميه الكفاءة العلمية التي بها يكون على مستوى استيعاب الحديث وأدائه كما سمع .

فى الواقع ان اثبات ثقة الرواة وكونهم جديرين بالثقة هذا الذي استخف به جولدتسيهر ومقلدته يرتبط بنقد المتون ارتباطا قويا، لأن توثيق الراوي لا بد فيه من اختبار مروياته وعرضها على روايات الثقات، فان وجدنا رواياته موافقة ـ ولو من حيث المعنى ـ لرواياتهم، أو كانت له مخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه «ضابطا»، وحكمنا له مع اتصافه بالعدالة بأنه «ثقة» .

وهذه كتب الجرح والتعديل مليئة بألفاظ الجرح للراوي بسبب الخطأ في مروياته، مثل قولهم: «فلان منكر الحديث»، «يروي المناكير»، «يروي الغرائب»، «روى حديثا باطلا»، «رواياته واهية» ...

وغير ذلك كثير يدل على أن المحدثين كانوا في الاحتياط أبلغ مما يريده المتطفلون عليهم ..!!

على أنا بعد هذا نرجو أن لا يتوهم من نقاشنا أننا نغض من نقد السند، كلا، بل إن للسند قيمته التي لا تجحد ولا تنكر في ميزان النقد، وهو الخصوصية التي اختص الله بها النقد الاسلامي على مناهج النقد في الدنيا، في قديم عصورها وفي حديثها، فان هذا السند لا ينقل كلاما عاديا عن شخص عادي، بل ينقل عن صاحب الوحي الذي يبلغ عن الله تعالى، فأمره هو أمر الله، ونهيه هو نهي الله، فمن البدهي أن نقول لمن يروي شيئا من الحديث: ما سندك في نقل هذا الكلام ؟

بل إنا لنعتز بعناية علمائنا بنقد الأسانيد، بل بتقديم الأسانيد على المتون في كثير من المواضع، وذلك لأن المتن في كثير من الأحيان ربما لا يشتمل على دلائل توحي بشيء يستدل به على صحة النص أو سقمه، مما يجعل نقد السند متعينا ومقدما لا محالة. على حين تبقى افكار الناقد غير المسلم في مثل هذا الوضع حائرة في متاهات واحتمالات الحدس والتخمين، واتجاهات الظنون والتخيلات .

ثانيا: ادعاء التعارض والاستشكال على الأحاديث :

لقد سبق ان واجه المحدثون منذ القديم هذا الزعم، وعالجوه بالقواعد والقوانين الكافلة بوضع الأمر في نصابه مما يبينّ أن ادعاء التعارض إنما يأتي من عدم الفهم، أو من قلة التدبر في حقيقة المراد من النص. بل قد وجدنا اكثر من واحد يوردون التعارض بين أحاديث لا أصل لها ألبتة، أو يعارضون حديثا صحيحا بحديث مختلق مصنوع ...!!

ونفصل الجواب عن ذلك بما يلي :

١ ـ ان ادعاء التعارض والاستشكال على النصوص ليس بالأمر الصعب مهما بلغت من الدقة والإحكام، ما دام فيها ما ليس منه بد، من عام وخاص مستثنى منه، ومطلق ومقيَّد يقيده، ومُجْمَلٍ ومُفَسرٍّ يفسرُّه.. فهل يقبل هؤلاء المعترضون أن يطبق عليهم حكمهم، ونترك

كلامهم اللجلج، وهلا وسعتهم الأحاديث الضخمة المحكمة التي لا إشكال فيها ولا سؤال، إذن لوجدوا ما يملأ مساحة التشريع والفكر.

٢ ـ ان المحدثين قد اتبعوا قواعد وشروطا لعلاج مشكلة ما يظن فيه تعارض مع نص آخر أو إشكال، وهذه القواعد والشروط هي من صميم نهج نقدهم، تتصل اتصالا وثيقا بشروط قبول الحديث ذاتها، ويتفرع عليها أنواع من علوم الحديث، مثل: الشاذ، المحفوظ، المنكر: المعروف، الناسخ، المنسوخ، المضطرب، المعلل، مختلف الحديث ...

تفصيل ذلك :

ان الحديث المقبول إذا عارضه حديث ضعيف طُرِحَ الحديث الضعيف، وحكم عليه بالإنكار، كما بينوا في الحديث المنكر.

أما إذا عارضه حديث من رواية الثقات ـ ولا نسميه الآن صحيحا ـ فاننا ننظر في طبيعة النصين وفي مدلوليهما فإن وجد وجه للتوفيق والجمع بينهما عمل به، وتبين زوال التعارض، وأنه نشأ من قلة التمعن.

وكذلك إذا دل البحث على أن أحد النصين جاء بعد الآخر وحل محله، فلا تعارض هنا، لأن الشارع نسخ الحكم المتقدم بالحكم المتأخر.

أما إذا لم يظهر هذا ولا ذاك فإننا نأخذ بالراجح والأقوىٰ. ويكون هو «الصحيح» ويسمىٰ أيضاً المحفوظ، ويكون المرجوح «شاذاً» أو «معللاً» ... وهو مردود.

وقد عني العلماء بأوجه الترجيح وأنواعها وتقصوها بجزئياتها وكلياتها حتى زادت جزئياتها على مائة وجه من أوجه الترجيح، وضبطت كلياتها في سبعة أقسام كلية ترجع كلها إليها.

وهكذا نجد في البحث في موضوع التعارض قد شمل كل جوانبه، وعالج المشكلة علاجا يزيل كل توهم حول الحديث الصحيح والحسن.

٣ ـ عُنِيَ العلماء بدراسة ما أشكل من الأحاديث دراسة تفصيلية تتناول كل حديث منها، فأجابوا عنه عند شرحهم للحديث في الشروح الحافلة التي صنفوها على كتب السنة،

ولم يكتفوا بذلك، بل أفردوا هذا اللون العلمي بالدراسة في كتب خاصة كثيرة، نذكر منها :

اختلاف الحديث ، للامام الشافعي .
تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة .
مشكل الآثار ، للطحاوي .
مشكل الحديث، لأبي بكر بن فُورَك .
مشكل الحديث، للقصري .

فمثلا : الحديث الذى أوردناه، والذي استشكله بعضهم في محاضرة علمية في احدى قاعات جامعة كبيرة مشهورة، قد أجاب عنه العلماء منذ أزمان بأجوبة كثيرة ، نذكر منها :

ان الملائكة مخلوقات نورانية ليست مادية، لكن الله أعطاها قدرة على التشكل بالصور المادية، ألا ترى أن جبريل عليه السلام أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بصورة دحية الكلبي، ومرة في صورة أعرابي، فلما جاء الملك موسى عليه السلام وجاذبه، لطمه موسى لطمة أذهبت العين التي هي تخييل وتمثيل، وليست عينا حقيقية للملك، ولم يُضَرَّ الملك بشيء .

وقال الإمام أبوبكر بن فُورَك: «ومنهم مَنْ قال: ان معنى قوله: لطم موسى عين الملك توسع في الكلام ـ أي مجاز ـ وهو نحو ما يحكى عن عليّ رضي الله عنه أنه قال: «أنا فقأت عين الفتنة» يريد بذلك إلزام موسى ملك الموت الحجة، حين رادّه في قبض روحه ...»

٤ ـ الأحاديث الواردة في امور من علوم الكون والطبيعة ، وأخص بالذكر هنا، الأحاديث المتعلقة بالطب .

لقد عني أسلافنا بهذه الأحاديث، وصنفوا فيها مجموعات عرفت باسم «الطب النبوي». ورأى العلم فيها دلائل من دلائل نبوته وبراهين رسالته عليه الصلاة والسلام، لما اشتملت عليه من فوائد عرفها الطب، وأفاد بها، كما أبرزت ذلك دراسات معاصرة كثيرة، مثل الدراسات التي اجريت على الحبة السوداء، والدراسات التي اجريت على العسل وفوائده واستطباباته، وهو من طب القرآن وطب الحديث النبوي، حتى حازت بعض هذه البحوث على جوائز عالمية، ومع ذلك فالعلم يقرر أنه لا زال المجال مفتوحا للمزيد من الدرس المفيد حول العسل .

ولكن بعض الناس ممن لم يتمعنوا في هذه الأحاديث استشكل ما وجده من بعض الأحاديث الطبية أو الصحية ، وأشهر الاشكال حتى لزم البحث فيه وكشف اللثام عن حقيقة الأمر فيها .

ونجيب عن الاشكال حول بعض هذه الأحاديث اجابات اجمالية، وإجابات تفصيلية، فيا يلي :

أ) أما الإجابة الاجمالية :

فاننا نؤمن بالله تعالى ربا، وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا ورسولا، فمهما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم وصح عنه في هذه القضايا فاننا نقبله، ولا يضرنا بعد التثبت والتحري لثبوت صحة الحديث ـ عدم اكتشاف العلم لما أخبر به الحديث، لأن العلم كما يقول خبراؤه وأربابه ما زال على حافة اكتشاف الكون .

وقد زلق بسبب هذا الوهم كثيرون، حتى أن بعضهم ـ وهو موريس بوكابي ـ تناول بعض هذه الأحاديث بالنقد، ليؤكد بذلك إعجاز القرآن، لأن أخبار القرآن عن الكون أخبارا علمية قاطعة ومعجزة، فرأى أنه لو كان القرآن كلام محمد لوقع فيه مثل ما وقع في بعض الأحاديث .

وهذا خطأ فادح ناشئ عن الغفلة عن أن السنة هي وحي أيضا، لكنها وحي غير متلو، كما قال عز وجل: «وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى» .

لكن هذا لا يعني أن نعمل بكل حديث في الطب من تلقاء أنفسنا، بل يجب أن نرجع في كيفية ذلك إلى الأطباء أهل الخبرة بكيفية استعمال تلك الوصفات كما هو الشأن في أي علاج طبي، مهما كان .

وقد أقر كبار الأطباء الذين اطلعوا على أحاديث «الطب النبوى» بما أتت به هذه الأحاديث، بل قال لي استاذ في كلية الطب بجامعة دمشق: «ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأت بوصفات طبية سابقة لعصرها فحسب، بل إنه فوق ذلك جاء مقننا للطب والأطباء .

وقال لي زميل آخر من كبار أساتذة كلية الطب في جامعة دمشق «الدكتور محمود

الجزيري»: كيف نقبل كلام هؤلاء الأجانب ، ولا نقبل كلام النبي صلى الله عليه وسلم ؟!، وذكر الدكتور الجزيري قصة من واقع حياته العلمية فيها كل العبرة لمن عقل وتدبر؛ فقال :

قد كنت أول ما عُينت مدرسا في كلية الطب أقرر فائدة شرب الماء مع الطعام، أخذا بالحديث الصحيح: «فثلث لطعامه وثلث لشرابه، وثلث لنفسه» وقد لاحظت فائدة ذلك بالتجربة على نفسي وعلى مرضاي، الذين اصبح عددهم يزيد الآن على نصف مليون. وكان الطلبة آنذاك يعارضونني لأنهم يجدون في الكتب التي بين أيديهم والمأخوذة عن الأجانب ضد ذلك. وكنت أصرُّ على رأيي وأخالف تلك الكتب وأخيراً منذ نحو سنتين جاء الطب يقرر ما ذكره الحديث الشريف، ويوصي بشرب الماء مع الطعام، لأنه تبين للأطباء أن شرب الماء مع الطعام يفيد في زيادة إفراز العصارات كلها، في المعدة والكبد والأمعاء ، ويساعد مهمة جهاز الهضم بتليين الطعام، وصياغته كعجينة تنفذ فيها العصارات الهاضمة، ويمنع القبض، وكنت أوصي المصابين بالقبض «الامساك» المزمن بكثرة شرب الماء مع الطعام، وكانت توصية ناجحة مائة بالمائة ... إلى آخر ما ذكره الزميل الدكتور الكبير حفظه الله، مما يجعلنا نأخذ العبرة لذلك في هذه الأحاديث الشريفة .

ب) وأما الإجابة التفصيلية :

فأذكر فيها هذين المثالين :

المثال الأول: حديث شرب لبن الناقة وبولها :

وهو حديث صحيح متفق عليه اخرجه البخارى ومسلم عن أنس بن مالك أن ناساً من عُرَيْنَةَ قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة، فاجْتَوَوْها، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن شئتم أن تخرجوا إلى إبل الصدقة فتشربوا من ألبانها وأبوالها» ففعلوا، فَصَحُّوا، ثم مالوا على الرعاة فقتلوهم، وارتدوا عن الاسلام، وساقوا ذود النبي صلى الله عليه وسلم .. إلى آخر ما ذكر في الحديث من عقوبتهم الشديدة(٢٩) .

(٢٩) البخاري في الطهارة (باب أبوال الابل والغنم) جـ١ ص ٥٢ ومواضع أخرى، ومسلم في القسامة (باب حكم المحاربين ٢ جـ ٣ ص ١٢٩٦ ـ ١٢٩٧ واللفظ لمسلم. وقد جاء في بعض الروايات: «عليكم بأبوال الابل فانها نافعة للذربة بطونهم» اخرجه ابن المنذر عن ابن عباس مرفوعا. كما في فتح الباري شرح صحيح البخاري جـ =

والجواب مع ملاحظة ما ذكرنا في الإجابة الاجمالية أنه لا ينبغي الاستشكال على الحديث لعدم توصل العلم إلى ما قرره الحديث وغير ذلك مما ذكرناه، بل إنه موجب عند العقلاء لمتابعة البحث حتى يتوصل الطب إلى طريق الإفادة من هذا العلاج .

وقد وفق الله تعالى بعض إخواننا من أساتذة جامعة دمشق وأفاد من هذا «الطب النبوي»، في علاج طفل له صغير أصيب باستسقاء في رأسه، وتضخم رأس الطفل جداً، وأعيا الأطباء علاجه، فتذكر الوالد العالم المؤمن قصة العرنيين، وصار يذهب إلى مناطق نائية يأتى منها باللبن من النوق، وكانت النتيجة جيدة بل مدهشة منذ أول قطرة رضعها الطفل، وكانت الفائدة ملحوظة جداً، على حين لم يفدهم عقار الأطباء، ولولا عقبات بعد المكان، وندرة الحليب وغير ذلك من معوقات لأمكن أن تستوفى التجربة وتتابع، وها نحن نذكر هذه المحاولة عسى أن تثير عزائم الخبراء للافادة من الحديث في علاج هذا الداء بالتجارب العلمية، كما أننا نهيب بأطبائنا أن ينفضوا عن أنفسهم نعاس الركون إلى الاجانب فباب العلم مفتوح لطالبه ولهم باسلافهم القدوة الحسنة .

المثال الثاني: حديث الذباب: «إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه كله ثم لينزعه، فان في أحد جناحيه شفاء، وفي الآخر داء» . وهو حديث صحيح أخرجه البخاري وغيره(٣٠) .

استشكل بعضهم هذا الحديث بأن الذباب ينقل الجراثيم وخصوصا جراثيم حمى التيفوئيد، فكيف نغمسه في الطعام أو الشراب، ثم نطرحه ، بدلا من أن نطرح الشراب الذي وقع فيه الذباب ؟!.

وقد أجيب عن ذلك بأجوبة نظرية وتطبيقية:

فمن الأجوبة النظرية: ما قاله طبيب في احدى الجامعات: لو لم يكن الذباب محصنا

= ١٠ ص ١٢٠ كما ذكر داود الانطاكي في تذكرته ص ٢٧٩ لبن اللقاح مع بولها دواء للاستسقاء غير الريحيى وهذا يشير الى معرفة نفعها منذ القديم. وقد ذهب المالكية والحنبلية إلى طهارة بول الابل وبول ما يؤكل لحمه استنادا لهذه الأحاديث . وهو مذهب قوي.

وقال الحنفية هي نجسة لكنها نجاسة مخففة، وأجابوا عن الأحاديث بأنها للضرورة .

(٣٠) البخاري في آخر الطب وأبو داود في الأطعمة رقم ٣٨٤٤ كلاهما من حديث ابي هريرة واخرجه النسائي من حديث ابي سعيد جـ ٧ ص ١٧٨ ـ ١٧٩ وسنده حسن .

بمضادات لتلك الجراثيم لماتت الذبابة بعلوق الجراثيم بها، ولما بقي ذباب في العالم .

ومن الأجوبة التطبيقية: ما لاحظه الأقدمون بالتجربة: أن دلك موضع لدغ الزنبور أو العقرب بالذباب ينفع منه نفعا بينا .

ومن التطبيقات الحديثة: ما لوحظ على جرحى الحرب العالمية من الجنود أن جراحهم أسرع شفاء والتئاما من الضباط الذين يعنى بهم مزيد عناية في المستشفيات، لأن الجنود يتداوون في الميدان فيتعرضون لوقوع الذباب على جراحاتهم ...

ومنذ سنة ١٩٢٢ نشر الدكتور ديويل بعد دراسة مسهبة لأسباب جائحات الهيضة (كوليرا) في الهند، وجود كائنات دقيقة تغزو الجراثيم وتلتهمها وتدعىٰ ملتهمات الجراثيم (بكتريوفاج) وأثبت ديريل أن البكتريوفاج هو العامل الأساسي في إطفاء جوائح الهيضة ، وأنه يوجد في براز الناقهين من المرض المذكور، وأن الذباب ينقله من البراز إلى آبار ماء الشرب فيشربه الأهلون وتبدأ جذوة جائحة الهيضة بالانطفاء.

وقد تمكن الأستاذ ديريل من تكثير ملتهم الجراثيم وتنميته والاستفادة منه في المعالجة. كما أنه تأكد من تأثيره في الجراثيم باضافته الى فروعها وملاحظة إذابته لها تماماً. ثم اكتشف منذ ذلك الحين حتى الآن عدد كبير من ملتهمات الجراثيم كل منها يلتهم نوعاً معيناً أو عدة أنواع من الجراثيم .

كما تأكد عام ١٩٢٨ حين أطعم ذباب البيوت فروع جراثيم ممرضة فاختفى أثرها بعد حين وماتت كلها من جراء وجود ملتهم الجراثيم، شأن الذباب الكبير في مكافحة الأمراض الجرثومية التي قد ينقلها هو بنفسه، وعرف أنه إذا هيئ خلاصة من الذباب في مَصْل فزيولوجي فإن هذه الخلاصة تحتوي على ملتهمات أربعة أنواع على الأقل من الجراثيم الممرضة.

والغمس في الحديث ليس غمساً للجناحين فقط إنما هو غمس لجسم الذبابة مع جناحيها، فيدخل ملتهم الجراثيم إلى الشراب من جراء غمس جسمها. هذا فضلاً عن أن الذبابة تمسح دائماً أجنحتها بأرجلها، ولذلك تكون الأجنحة مقراً للملتهمات وللجراثيم أكثر من غيرها من أعضاء الذبابة .

ثالثا : تطبيق المحدثين لنهجهم النقدي

واما الأدعاء والزعم بأن المحدثين لم يطبقوا قواعدهم في النقد، فقد وجدت هذه الفكرة من يرددها من بعض المعاصرين في كتاب أصدره أخيراً ـ حاز به فيما يبدو على درجة جامعية عليا ـ وقد صدَّر كتابه هذا بمحاولة للدفاع عن السنة، ولا أقول أنه دافع عن السنة، ثم بعد ذلك راح يزعم أن المحدثين لم يطبقوا قواعد منهجهم بدقة في فصل طويل، أيد فيه وادعى ما ادعاه من قبل جولدتسيهر ؟! .

وهذا الزعم من اكبر الأدلة على تهافت منهج هؤلاء الناقدين المتعالمين المغرورين، لأنه يشير إلى أن المحدثين لو طبقوا قواعدهم لكان نقدهم سليما، وقد كانوا يزعمون من قبل أن نهجهم قاصر عن ذلك. كما أن التمعن في قالتهم هذه تكشف حقيقتهم، وتقوّلهم بغير علم، بل بمجرد التسرع، والمجازفة في الحكم، حتى لقد أصاب ـ واحد ـ من هؤلاء الناقدون من انفسهم المقاتل بطعنهم المفتعل على المحدثين ومنهجهم العلمي :

ومن أوجه تبيان ذلك بالأدلة القاطعة :

١ ـ ان المحدثين قرروا ـ كما هو مدون فى كل كتب علوم الحديث ـ أن من دلائل الوضع في الحديث مخالفته للوقائع الحسية المشاهدة، أو للتاريخ ... وهذا أمر مفروغ منه، مطبق على أوسع نطاق في نقد الأحاديث، كما يشاهد في الكتب الخاصة بالأحاديث الموضوعة والتحذير منها، وفي كتب نقد الرواة.

وهذه حادثة لطيفة من اسلاف جولدتسيهر من اليهود، لها دلالتها الهامة، جرت مع الحافظ الامام ابي بكر الخطيب البغدادي سنة ٤٤٧ هجرية .

قال الامام الذهبي في تذكرة الحفاظ: «أظهر بعض اليهود كتاباً بإسقاط النبي صلى الله عليه وسلم الجزية عن الخيابرة ـ يعني يهود خيبر ـ ، وفيه شهادة الصحابة، فعرضه الوزير على أبي بكر ؟ فقال: هذا مُزَوَّر !

قـيل: من أين قلت هـذا ؟

قال: «فيه شهادة معاوية وهو أسلم عام الفتح بعد خيبر، وفيه شهادة سعد بن معاذ، ومات قبل خيبر بسنتين» .

فاستحسن الوزير ذلك منه ولم يقبل منهم ما في هذا الكتاب[٣١]» انتهى .

فهذا الناقد المسلم لا يتردد لحظة ولا يتوقف عن الحكم ببطلان الوثيقة المزورة التي أسندها الى النبي صلى الله عليه وسلم هؤلاء الآفكون. وها نحن نجعل هذه التجربة التي خاضها أجداد «تسيهر» من قبل هدية إليه تعبيراً عن الموقف البارد الذي يزعمه في حق النقاد المسلمين .

٢ ـ ان الحديث الذي أوردوه وقالوا حرفياً: «انه مأخوذ من حقل تطبيق هذا العلم نفسه» وهو حديث «أبو حنيفة سراج هذه الأمة» هذا الحديث هو نفسه برهان يثبت دقة نظر المحدثين، فإنهم قد وسموا بالكذب، راويه مأمون ابن أحمد السلمي الهروي منذ الأيام التي ظهر فيها وطلع على الناس بهذا الحديث ونحوه ، وسجلوا اسمه في القائمة السوداء، قائمة الكذابين على النبي صلى الله عليه وسلم التي لا تقبل لها توبة في الرواية أبداً، ضبط ذلك أجل الأئمة وكان منهم آنذلك عصريه الامام أبو حاتم محمد بن حبان البستي رحمه الله.

٣ ـ زعمهم أن العلماء «لم يجهدوا مطلقاً في أن يجعلوا الناس يصدقون بأن النبي قد ذكر اسم العالم العراقي» .

هذا زعم مناقض للحقيقة وللواقع تماماً، فإن هذا الحديث قد استنكر هو وما شاكله غاية

---

(٣١) التذكرة: ١١٤١ ، وانظر طبقات الشافعية الكبرى : ٤ : ٣٥، والإعلان بالتوبيخ للسخاوي: ١٠، والخطيب البغدادي للدكتور يوسف العش: ٢٣٥، وقد أحال الى هذه المصادر وغيرها، وأوردنا ذلك في تصديرنا لكتاب «الرحلة في طلب الحديث» للخطيب البغدادي، مع واقعة أخرى في عتق سلمان ص ٥٣ ـ ٥٤ .
لكن الغريب أن القوم لم يرتدعوا بما حاق بهم من الخيبة بل حاولوا تثبيت هذه الوثيقة كرة ثانية فاحضروا هذا الكتاب بين يدي ابن تيمية رحمه الله وحوله اليهود يزفونه ويجلونه وقد غشى بالحرير والديباج فلما فتحه وتأمله بزق عليه وقال: هذا كذب من عدة أوجه وذكرها، فقاموا من عنده بالذل والصغار. انظر القصة وتفصيل الأوجه وهي عشرة في كتاب تلميذه ابن القيم: «المنار المنيف في الصحيح والضعيف: ١٠٢ ـ ١٠٥ .

الاستنكار من العلماء والعامة، حتى سقط راويه نفسه، ولم يعد يسمع منه أحد. ثم إن الراوي ليس من تلامذة أبي حنيفة، ولا له صلة به، بل هو بعيد عن عصر أبي جنيفة وعن وفاته بمائتي عام ...

وقد قال الحاكم في المدخل بعد أن أورد هذا الحديث، «ومثل هذه الأحاديث يشهد من رزقه الله أدنىٰ معرفة بأنها موضوعة على رسول الله صلى الله عليه وسلم» .

فهل يصدق أحد بعد هذا من يزعم أن الناس تلقوا الحديث ـ بالقبول، وأن الواضعين بزعمه الفاسد ورأيه الكاسد لم يجهدوا في أن يجعلوا الناس يصدقونه!؟ أم أن الواقع بعكس ذلك، وأن الأمة جميعها قد رفضت هذا الحديث ، كما رفضت سائر الأكاذيب وتبرأت منها، ومن مختلقيها !؟

٤ ـ إننا إذا رجعنا إلى حقل التطبيق الذي يزعم «جولدتسيهر» ومن يتبعه أنه أخذ الحديث منه، فإننا سنجد العجاب من فظاعة الإفك والبهتان. إن هذا الحديث قد نبه عليه العلماء في مختلف العصور في تصانيفهم الحديثة المشتهرة والمتداولة بين الخاصة والعامة، في كتب الأحاديث الموضوعة وكتب مصطلح الحديث وكتب التعريف برجال الحديث، واسمحوا لي أن أطيل عليكم فأسرد جملة من المراجع من عصور مختلفة تحذر من هذا الحديث، ومن راويه:

١ ـ ذكره معاصره الامام محمد بن حاتم بن حبان البستي ، المتوفى في سنة ٣٥٤ في كتاب المجروحين .

٢ ـ والحاكم أبو عبدالله المتوفىٰ سنة ٤٠٥هـ في المدخل الى كتاب معرفة الإكليل .

٣ ـ ومحمد بن طاهر المقدسي المتوفى سنة ٥٠٧ هـ في تذكرة الموضوعات .

٤ ـ وعبدالرحمن بن الجوزي ٥٩٧ هـ في الموضوعات الكبرىٰ وقال: حديث موضوع لعن الله واضعه .

٥ ـ والذهبي ٧٤٨ هـ في ميزان الاعتدال .

٦ ـ والحافظ ابن حجر ٨٥٢ هـ في لسان الميزان .

٧ ـ والحافظ السخاوي ٩٠٢ هـ في فتح المغيث .

٨ و ٩ ـ والسيوطى ٩١١ هـ في كتابيه تدريب الراوي ، واللآلئ المصنوعة .

١٠ ـ والحافظ أبو الحسن ابن عراق ٩٦٣هـ في كتاب تنزيه الشريعة .

١١ و ١٢ ـ والمحدث علي الكاري في شرح شرح النخبة، وفي كتاب الموضوعات الكبرى، وقال: «موضوع باتفاق المحدثين» .

١٣ ـ والشوكاني في الفرائد المجموعة .

١٤ ـ والأبياري في حاشيته نيل الأماني .

١٥ ـ والعلامة حسين خاطر في لفظ الدرر .

هذه خمسة عشر مرجعاً في أعصر متتالية منذ عصر الراوي الوضاع حتى عصرنا هذا، وفي حقول الحديث المتنوعة: حقل القواعد كالمدخل وتدريب الراوي، وحقل التطبيق؛ الذي زعم الطاعن أنه يرجع إليه؛ كالميزان وغيره من كتب الرجال، وكتب الموضوعات مثل كتاب ابن الجوزي والسيوطي وابن عراق كل المصادر في شتى الحقول توضح كذب هذا الحديث وتفضح إفكه ، وهي كلها بحمد الله مشهورة معروفة متداولة ثم يأتي بعد ذلك من يزعم أنه يدين المحدثين من حقل تطبيقهم بأنهم يسيرون الأحاديث الموضوعة أو أنها تنطلي عليهم، على حين أنهم سَيرَّوا في الناس وأذاعوا في كل عصر ومصر في كل زمان ومكان التحذير من الأحاديث الموضوعة والتنبيه اليها بما في ذلك نفس الحديث الذي استشهد به الطاعن، حيث توالىٰ المحدثون على التحذير منه في المصنفات المشهورة المتداولة على مر العصور وكر الدهور .

ثم إننا نلاحظ ـ إخواني القراء ـ أن الأجانب وأتباعهم من أبنائنا يتبجحون بما يقال له «العلم التجريبي»، وبأنهم لا يقبلون قضية إلا إذا أقاموا عليها الدليل الصحيح الصريح، وقد تبين لكم أن هذه الفئة المتحاملة من الأجانب لا تسلك هذا الأسلوب الملتزم بالحجة والبرهان تجاه تراثنا، بل قد أقامت أحكاما ضخمة على غاية الخطورة دون أن يكون لهم علىٰ كلامهم مستند، بل ولا ما يشبه أن يكون مستنداً !! إنما هي كلمات سطحية ودعاوىٰ خالية ، تابعهم عليها بعض المنبهرين من أبناء جلدتنا، ثم يتبجح بالعلم والنظريات العلمية، ويلوك هذا في أثناء كلامه الذي قد يشتمل على أفحش الأخطاء في حق الإسلام أو الحديث النبوي ..

والحقيقة أن هذا البعض من المستشرقين الذين اشتهروا، ما كان يمكن أن يشتهروا

ويكون لهم شأن يذكر في بلاد الإسلام لولا أن بعض أبنائنا فاجؤوا المسلمين ابتداء من مطلع القرن الهجرى السابق بترداد تلك الآراء الشاذة الباطلة .

وإلا فإن الدارسين في دنيا الغرب الذين خبروا تلك المجتمعات العلمية قد تعجبوا لما حدث في بلاد الإسلام من ضجة كبيرة حول هؤلاء بالرد عليهم وكثرة البدء والإعادة في ذلك، حتى صاروا كأن لهم شأناً كبيراً .

لكنا بسبب الالتزام الداخلي الذي وقعنا فيه في تلك الفترة قفزنا بهم تلك القفزة ...؟! غير أننا لا نقصد بهذا إلى إغفال النقد العلمي، والمناقشة ، كلا! لكن يجب أن نعرف الأمور على حقيقتها وأن تكون واضحة في أذهاننا، خصوصاً وقد تخلصنا الآن ـ والحمد لله ـ من رق تقليدهم ومن الانهزام الذي وقع فيه كثير من أبناء الطبقة السابقة علينا من بعض أهل الفكر المسلم، فقد أصبح عندنا الآن القناعة الكافية ، واليقين الراسخ بأن ما عندنا هو الحق واليقين، وهو الأصل الذي يجب أن تبنىٰ عليه القضايا والحقائق ، كما أنه الخير الذي تقدمه للعالم، ونود أن تستفيد منه الدنيا .

الخاتمـــة

نتائـج ومقترحـات

ونسجل في الختام هذه النتائج والاقتراحات لهذا البحث :

١ ـ إن علم مصطلح الحديث علم إسلامي بحت أوجده المسلمون منذ عهدهم الأول بما اتبعه الصحابة من قوانين الرواية ثم محاربة الكذب، ثم نما هذا العلم تبعاً لتطور الحاجة حتى تكامل تماما، وأنه قام فى كل مراحله على أسس دقيقة متكاملة .

٢ ـ إن قواعد هذا العلم التي تبدو مفرقة في كتب المصطلح تكوّن في جملتها منهجاً متكاملاً يدرس الحديث وينقده من جميع الجهات: جهات الرواية والرواة والأسانيد والمتون بما لا يدع مجالاً لبحث أو لقائل، مع غاية الدقة والموضوعية. وأن أصول هذا العلم نسجت في سداها ولجمتها بنسيج إسلامي خالص ، سداه ولجمته الإسلام وأصول الكتاب والسنة في الرواية .

٣ ـ إن ما أثير حول السنة من الاستشكالات ليس سوى مطاعن ملفقة لاسند لها؛ بل ولا تظفر بما يشبه السند، إنما تعتمد على الخيال أو التقول.

٤ ـ ضرورة العناية بجلاء منهج المحدثين والذب عن الحديث النبوي حتى يكون الشباب المثقف على بصيرة من الركن الثاني من مصادر الإسلام «السنة المطهرة» فإن السنة من الذكر الذي تكفل الله بحفظه «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون» ويستيقنوا بذلك أيضاً إعجاز تنفيذ هذا الوعد الإلهي .

لكنا هنا ننبه إلى أن هذه العملية لا يجوزلها أن تتجاوز الحد الضروري المطلوب ولا أي زيادة على حجمها .

وقد لاحظت أن بعض الباحثين من أحبابنا أفرط حتى لم يبق له شغل سواها. وهذا يؤدي إلى خطر أكبر من خطر الانتقادات هو الانصراف عن المقصود الأصلي وهو درس الحديث النبوي والاهتداء بهديه ونشر علمه وثقافته في المسلمين ليتحققوا باتباع النبي صلى الله عليه وسلم .

٥ ـ أهمية دراسة علم المصطلح في كليات وأقسام التاريخ والعلوم الاجتماعية وأن يرتبط النقد التاريخي الذي يدرس فيها بمصطلح الحديث، فإن ما يكتب للطلبة الجامعيين في هذا الفن مترجم ومأخوذ في القسم الكبير منه عن الأجانب، وفيه منطقهم وفلسفتهم النقدية الخاصة بتراثهم الذي لا يجد له سنداً ولا وثائق أصلية إلا في القليل النادر. ثم هم يقلدوننا ويفيدون منا فيما عدا ذلك، فمن الواجب أن يزود شبابنا المثقف وخريجو هذه الأقسام خاصة بزاد النقد المنهجي الذي وضعه أسلافنا .

وهذه بادرة هامة قام بها أستاذ لا يتهم بالتحيز وهو عالم منصف مسيحي هو الدكتور أسد رستم حيث عقد الصلة الوثيقة بين علوم الحديث وما توصل إليه النقد التاريخي عند الأوربيين في كتابه القيم «مصطلح التاريخ» فما أحرانا نحن أن نحرص على جلاء هذه المفخرة العلمية، ونجنب ـ في الوقت نفسه ـ جيلنا المثقف الصاعد الانزلاق في عبارات خادعة أو ادعاءات غير صحيحة قد تشوش أذهانهم في تراثهم الاسلامي العظيم .

٦ ـ ونرى أخيراً أنه لا بد من إعطاء إلمامة موجزة لأبناء هذه الأمة عن الاسناد والرواية والأصول الأهم في علم مصطلح الحديث في مرحلة دراسية مبكرة بما لا يزيد عن عشر صفحات في كل مرحلة يعرفون بها كيف كانت الرواية، وكيف حفظت السنة عبر الأجيال، حتى يكونوا متزودين بعلم صحيح بحقيقة المسألة، وبذلك نكون قد حققنا لهم حصانة مانعة، ووقاية من التأثر بسموم الطعن المختلق أو الاستشكال المصطنع .

وذلك تطبيقا للحكمة التي أقرتها البشرية منذ قديم العصور، والقائلة: «درهم وقاية خير من قنطار علاج» .

وفـي الختام ...

اكرر شكري الجزيل لهذه الجامعة ، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، وأعتز بثقتها الغالية، كما أشيد بما لمسنا لهذه الجامعة من انجاز علمي يكبر على الزمن الذي قطعته منذ تأسيسها .

وأرجو الله تعالى لهذه الجامعة الاسلامية إدارة وأساتذة وطلابا، كل توفيق وسداد وتقدم في خدمة العلم والدين، ونشر علوم القرآن الكريم وإحياء معارف السنن والآثار، إنه سبحانه ولي المؤمنين العاملين.

«سبحان ربك رب العزة عما يصفون ، وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين» .